Vol-02,Iss-01 Feb 2018
ISSN : 2571-9858
(P:127-P:142)

دور إقتصاد المعرفة في الإرتقاء بالإقتصاد الجزائري

د.بن منصور إلهام /Benmansour.ilham@ yahoo.fr - جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان–الجزائر

الملخص:

تمثل المعرفة الصفة الأساسية المميزة للمجتمع الإنساني، إذ من خلالها تحققت تحولات عميقة مست تقريباً كل نواحي الحياة، فالمعرفة هي إحدى المكتسبات المهمة للاقتصاد والمجتمع على حد سواء، حيث أضحت في هذا الاقتصاد الصاعد الجديد المحرك الأساسي للمنافسة الاقتصادية بإضافتها قيم هائلة للمنتجات الاقتصادية من خلال زيادة الإنتاجية والطلب على التقنيات والأفكار الجديدة لمواكبة التغيرات الثورية في كل الأسواق والقطاعات.

ويعد الاقتصاد المعرفي توجها عالمياً حديثاً تسعى إلى تحقيقه الدول والمجتمعات من خلال الاستفادة من معطيات العصر والتحول من اقتصاد الصناعات إلى اقتصاد المعلومات ومن إنتاج البضائع إلى إنتاج المعلومات، وإيجاد اقتصاد رقمي يكون عموده الفقري شبكات الاتصالات والمعلومات،

إن الإقتصاد الجزائري مازال يوسم بكونه إقتصادا تقليديا، بالرغم من تبوئه مراكز متوسطة وفق دليل إقتصاد المعرفة، وهي الأفضل مقارنةً مع بقية الدول الأخرى، الأمر الذي يتطلب إجراء تغييرات جذرية في البنى الاقتصادية بقصد التحوّل إلى اقتصاد المعرفة الذي يقوم على أعمدة تتوافر على نظام مؤسسي كفء، والإبداع، وتقنية المعلومات والاتصالات.

الكلمات المفتاحية: إقتصاد المعرفي، تنمية ،مؤسسة ،معرفة.

Abstract:

Knowledge is the essential characteristic of human society, through which profound changes have taken place in almost every aspect of life. Knowledge is one of the important gains of both the economy and society. In this new emerging economy, it has become the main engine of economic competition. Productivity and demand for new technologies and ideas to keep abreast of revolutionary changes in all markets and sectors.

The knowledge economy is a modern global trend that is being sought by countries and societies by taking advantage of the information of the age, the transformation from the economy of industries to the information economy, from the production of goods to the production of information, the creation of a digital economy with the backbone of communication and information networks,

The Algerian economy is still branded as a traditional economy, although it has medium centers according to the knowledge economy index, which is better compared to other countries. This requires radical changes in the economic structure in order to transform into a knowledge economy based on pillars of an efficient institutional system , Creativity, and ICT.

Keywords: Corporation, Development ,Knowledge Economy , Knowledge.

المقدمة:

يشهد العالم في الوقت الراهن ، تنامي مضطرد في المعرفة والمعلومات ، أدت إلى إحداث نقلة نوعية في سمات الحياة في العصر الحالي ،حيث أدى التقدم العلمي والتكنولوجي إلى بروز دور المعرفة بشكل جلي ، بحيث أصبحت المحرك الفاعل في العملية الإنتاجية ، وفي دفع عجلة التقدم والتطور في جميع المجالات والميادين.

من هنا برز ما يعرف بمصطلح اقتصاد المعرفة والذي يمثل دعامة حقيقية لكافة عوامل الإنتاج في جميع دول العالم التي تسعى للنهوض واثبات تفوقها في القرن الحادي والعشرين فهو إقتصاد القائم على المعلوماتية أو المعرفة بتركيزه على رؤية تعنى بإحداث تغيير جوهري ملموس في بنية نظام العمل داخل الاقتصاد نفسه أولا ، وإعادة هندسة أساليب الأداء وطرق التفكير التي تنظم وتحكم المؤسسات الاقتصادية من اجل أن تتهيأ للعمل المرتكز على المعلومات والذي سيؤدي بدوره إلى تحقيق فلسفات وتطلعات المجتمع والرقي بالأساليب الإدارية.

إن التطور الذي تحقق في أنظمة المعلوماتية أدى إلى أن تصبح تكنولوجيا المعلوماتية أحد أهم جوانب تطور الاقتصاد العالمي عامة و الجزائري خاصة ، مما نجم عنه إدخال المجتمعات في عصر ما بعد الصناعة والتي تتميز بثورة الاتصالات والانترنت ،والتي تؤثر في تعليم الإنسان وتربيته وتدريبه ، وفي نفس الوقت يولد تحديا هائلا يقف في وجه الإنسان نظرا للتغيرات المتسارعه وعدم القدرة على التكيف مع هذا الزخم الهائل من التطورات العلمية والتكنولوجية ،وهذا سوف ينعكس على قدرة المجتمعات و على رأسها المجتمع الجزائري للولوج في أسواق الاقتصاد العالمي بسهولة.

وعليه يمكن صياغة الإشكالية الرئيسية للورقة البحثية:

الإشكالية المطروحة :

- **ما واقع إقتصاد المعرفة بالجزائر وأثره على تنميتها الإقتصادية ؟**

ومن التساؤل الرئيسي يقودنا البحث إلى طرح جملة من التساؤلات الفرعية التالية الذكر:

الأسئلة الفرعية:

- ما المقصود بالإقتصاد المعرفي ؟
- ما مدى اهتمام المسؤولين بإقتصاد التنمية بالجزائر؟
- ما طبيعة العلاقة الموجودة بين إقتصاد المعرفة والتنمية الإقتصادية الجزائرية؟
- كيف يتمكن الإقتصاد المعرفي من تحقيق الأهداف التنموية للجزائر بإمتياز؟

فرضيات الدراسة:

يعتبر إقتصاد المعرفة من المفاهيم الحديثة النشأة ،حيث أصبحت تعمل العديد من الدول على تبني هذا الأخير للرفع من شأن إقتصادياتها خاصة في خصم المنافسة القوية في السنوات الأخيرة نتيجة الإرتكاز على إستغلال و تطبيق التكنولوجيات الحديثة والمتطورة في مختلف أنماط الإنتاج والتوزيع وحتى التصدير و الإستيراد.والجزائر توجهت

مؤخرا هي الأخرى إلى الإقتصاد المعرفي لتحسين مستواها و تحقيق تنمية إقتصادية مستدامة، وبناء على ما تقدم نجد أنفسنا أمام إختيار ثلاثة فرضيات مفادها:

- **الفرضية الأولى**: إن الاقتصاد المعرفي هدف سامي على جميع الأطراف المسؤولة المساهمة لتحقيقه.
- **الفرضية الثانية**: يندرج الانتقال إلى الاقتصاد المعرفي في الجزائر، ضمن سياق العولمة الاقتصادية التي فرضتها التحولات الاقتصادية العالمية
- **الفرضية الثالثة**: يسمح الإنتقال إلى الاقتصاد المعرفي تحقيق ميزة تنافسية قوية ، تمكن الجزائر من تحقيق التنمية الإقتصادية.

محاور الدراسة:

ولأجل الإجابة على الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية فإن ورقتنا البحثية قد إنطوت على المحاور التالية:

- المحور الأول:أساسيات حول إقتصاد المعرفة.
- المحور الثاني: الواقع الحديث لإقتصاد المعرفة بالجزائر.
- المحور الثالث: تأثير إقتصاد المعرفة على التنمية الإقتصادية للجزائر.

منهجية الدراسة:

ومن المناهـج التي إرتكزنا عليها في هذه الدراسة:.

- المنهج الوصفي التحليلي وذلك باعتباره المنهج الأنسب لمعالجة هذا الموضوع،حيث عملنا على جمع أكبر قدر ممكن من المعلومات المتعلقة بالموضوع،ثم قمنا بتحليلها بشكل دقيق للتوصل إلى إجابات منطقية و علمية حول الموضوع محل دراستنا.

أهداف الدراسة:

تمثلت أهم الغايات التي رمينا إليها من خلال بحثنا في التالي:

- توفير لكل من الطلبة والمهتمين وصناع القرار مصدرا للمعلومات لا يقتصر على الجانب العلمي فحسب ،بل يتعدى إلى اعتماده كقاعدة لإرساء إستراتيجية في أرض الواقع.
- لفت الانتباه إلى أهمية التفاعل بين إقتصاد المعرفة و المؤسسات الاقتصادية الجزائرية .
- ووصف المسير الذي يهمل الجانب المعرفي الحديث في عمله بالمسير التقليدي الذي يعيش وراء أصوار مؤسسته وليس بالقائد الإستراتيجي الذي يعرف ما يحيط بها من معلومات و تكنولوجيات حديثة و متسارعة.
- بناء المزايا التنافسية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية يتطلب إعطاء أولوية الاهتمام للتفاعل بين المؤسسة والمعرفة.

المحور الأول: أساسيات حول إقتصاد المعرفة

1- ماهية إقتصاد المعرفة:

1-1- مفهوم إقتصاد المعرفة:

هناك عدة تعاريف لإقتصاد المعرفة ومنها:

* هو الاقتصاد الذي تستخدم فيه المعلومات بكثافة كوجه للحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية ، أو الاقتصاد والمجتمع الذي يعتمد أساساً على المعلومات الوفيرة كمورد استثماري ، وكسلعة إستراتيجية ، وكخدمة ، وكمصدر للدخل القومي ، وكمجال للقوى العاملة.

* هو فرع من فروع علوم الاقتصاد الحديثة ، يرتكز على فهم جديد وعميق لدور كل من المعرفة ورأس المال البشري في تحقيق تقدم وتطور اقتصادي وزيادة الرفاهية والاستقرار والتقدم للمجتمع (قاسم، 2011).[1]

* ويعرف البنك الدولي اقتصاد المعرفة ، بأنه الاقتصاد الذي يتم بموجبه تحقيق الاستخدام الأمثل والأكثر فاعلية للمعرفة ، من اجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، والذي يؤدي إلى استقطاب المعارف الأجنبية.

* أما سالمي جمال فقد عرفه بأنه : نمط اقتصادي متطور قائم على الاستخدام الواسع النطاق للمعلوماتية وشبكة الانترنت في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي وخاصة في التجارة الإلكترونية، مرتكزاً بقوة على المعرفة والإبداع والتطور التكنولوجي خاصة ما يتعلق بتكنولوجيا الإعلام والاتصال (منصوري، 2005) .[2]

* أما منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية فعرفته بأنه : ذلك الاقتصاد المبني أساساً على إنتاج ونشر واستخدام المعرفة والمعلومات (عزاوي، 2007).[3]

1-2- نشأة إقتصاد المعرفة:

لو نتبع أصل نشأة إقتصاد المعرفة نجد أن جذوره عميقة ففي كتاب الله الكريم نجد الآية الكريمة " **قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون**"، و هو تركيز على جانب المعرفة والإدراك والعقل البشري المدرك لإنتاج المعرفة، فالإنسان الذي يستخدم ويستثمر في" العقل "من أجل بناء المجتمع بجميع جوانبه الإقتصادية والإجتماعية والسياسية فإنه في النهاية سوف يصل إلى ما وصلت إليه نتاجات العقول العاملة التي كان من ثمارها الثورة الصناعية والثورة المعلوماتية التي يجني ثمارها العالم الآن.

ولقد نشأ الإقتصاد المعرفي مع إدراك الدور النامي لإنتاج وتوزيع واستخدام المعارف في تسيير أعمال الشركات والإقتصاديات مع إعطاء ديناميكية للعلاقات بين هذه العناصر، وعليه نجد ان دور المعرفة في الإقتصاد ليس بالجديد إلا أن أنماط إنتاج المعارف ونشرها تتطور مع الوقت (الدين، 2001).[4]

وفي بداية التسعينات برزت مقاربات وظواهر تمثلت الأولى في زيادة الموارد المخصصة لإنتاج المعارف ونشرها (تعليم، تدريب، أبحاث وتنمية، تنسيق إقتصادي) أما الثانية فتمثلت في حدث تكنولوجي هام جدا وهو بروز تكنولوجيا المعلومات والإتصالات الجديدة اللذان يتميزان بنمط جديد لسير العمل الإقتصادي وهو إنخفاض تكاليف الترميز، ونشر المعارف وإمتلاكها، الشيء الذي أدى إلى تفاعل وتكامل بين هاذين الظاهرتين الذي أدى بدوره إلى ظهور إقتصاديات المعرفة.

1-3- الفرق بين إقتصاد المعرفة والإقتصاد القائم على المعرفة:

- "الاقتصاد المعرفي":

هو ما يتعلق باقتصاديات عمليات المعرفة ذاتها، أي إنتاج وصناعة المعرفة وعمليات البحث والتطوير، سواءً من حيث تكاليف العملية المعرفية مثل تكاليف البحث والتطوير أو تكاليف إدارة الأعمال الاستشارة أو إعداد الخبراء وتدريبهم من جهة، وبين العائد أو الإيراد الناتج من هذه العملية باعتبارها عملية اقتصادية مجردة مثلها مثل اقتصاديات الخدمة السياحية أو الفندقية أو غيرها من جهة أخرى (رضوان، 2017)[5].

- أما "الاقتصاد القائم على المعرفة" :

ينصب إلى معنى أكثر اتساعاً بحيث تشمل في دلالتها حجم قطاعات المعرفة والمعلومات والاستثمارات داخل نسيج الاقتصاد، وكذلك مدى تغلغل المعرفة والتكنولوجيا في الأنشطة الإنتاجية.

فالاقتصاد القائم على المعرفة يعتبر مرحلة متقدمة من الاقتصاد المعرفي، أي أنه يعتمد على تطبيق الاقتصاد المعرفي في مختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية مثل التزاوج بين تكنولوجيا المعلومات مع قطاعات متعددة كالاتصالات مثل: (تشخيص الأمراض عن بعد، إجراء العمليات الجراحية عن بعد، الإنتاج عن بعد، عقد المؤتمرات عن بعد...)

2- خصائص إقتصاد المعرفة:

حسب (شاشي، 2008)من المميزات التي يتصف بها الأقتصاد المعرفي نجد:[6]

الشكل رقم (01): خصائص إقتصاد المعرفة

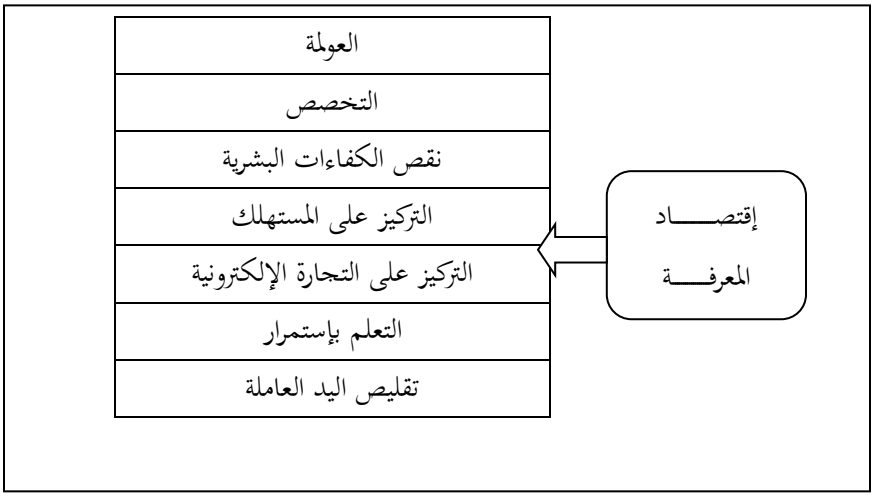

المصدر: من إعداد الباحثة حسب عدة مراجع

- **العولمـــــة**: إن سوق العمل لم يعد مقصوراً داخل بلد بعينه ، فالدول الأوربية أصبحت قوة اقتصادية هائلة عندما تجاوزت حدودها السياسية والجغرافية من خلال الاتحاد الأوربي. كذلك فالانترنت أوجد اقتصاد بلا حدود ، وأصبحت الدول الأخذة في النمو تتحدى عمالقة الصناعة في الوصول إلى المستهلكين والحصول على حصتها من السوق في كل مكان في العالم.

- **التخصـــــص**: في الاقتصاد المعرفي لم تعد الميزة التنافسية تعتمد على الإنتاج المكثف والتسويق المكثف والتوزيع والسياسات الموحدة لأن مفتاح النجاح في الأعمال أصبح يكمن في تحديد خصوصية كل مستهلك وهذا يتطلب إنتاج سلع جيدة وخدمات مصممة خصيصاً لاحتياجات ورغبات خاصة لدى المستهلكين.

- **نقص الكفاءات البشرية**:[7] حسب (مرياتي، 1999) في ضوء النمو الاقتصادي الحالي هناك العديد من الوظائف لا تجد من يشغلها ، وخاصة الوظائف التي تتطلب مهارات في تقنية المعلومات حيث نجد في الولايات المتحدة 15% من هذه الوظائف شاغرة. ويعاني قطاع الأعمال ليجد المجموعة الصحيحة من المهارات ، وهذا يتطلب انفتاح سوق العمل حيث المهارات غير المتوفرة في بلد ما يمكن إيجادها في بلد آخر وذلك من خلال الشبكات الالكترونية.

- **التركيز على خدمة المستهلك**:إن التنافس العالمي ، والانترنت ، وتحرير التجارة ، وزيادة إمكانية الوصول للمعلومات ، وتعدد الموزعين.. كلها عوامل قوة وضعف في يد المستهلك حيث أصبح المستهلكون هم أصحاب القرار والرأي ، وهذا يتطلب خبرات شاملة بالمستهلكين ورغباتهم وأن مبدأ خدمة المستهلكين هو الذي سيميز الشركات في القرن الحالي.

- **التركيز على التجارة الالكترونية**:كلما تزايد عدد مستخدمي الانترنت أصبحت التجارة الالكترونية أكثر رسوخاً ، ويشمل ذلك التجارة الالكترونية التي تتم بين الشركات نفسها أو بين الشركات والمستهلكين ، ويتوقع أن يصل حجم التجارة الالكترونية في السنوات القادمة إلى مايزيد عن تريليون دولار. والقضية هنا انه إذا بدأت الخدمات وعمليات البيع التقليدية تستبدل بالتجارة الالكترونية فإن ذلك سيغير مجالات التوظيف من المواقع التقليدية إلى الوظائف التي تتطلب مهارات في تقنية المعلومات (قاسم، 2006).[8]

- **التعلم بإستمرار**:من المتوقع أن يزداد عدد المتعلمين الكبار أكثر من أي وقت مضى ، وستكون الحاجة للتربية والتعلم المستمر بين متطلبات جوهرية للحفاظ على قدرة الفرد للبقاء في عمله كقوة عمل منتجة، حيث قد إزداد إدراك المستثمرين والشركات أهمية إقتصاد المعرفة وإمكانية تمويل العاملين ورفع مستوى تدريبهم وكفاءتهم كما هو الحال في الشركات الأمريكية واليابانية . (النسور، 2004)[9]

- **تقليص الموظفيـــــن** :وهو ما يعني أن المؤسسات المستقبلية ستكون من عدد محدود من الموظفين والإدارات الأساسية ، وسيترك كل ماعدا ذلك لموردين خارجيين. بمعنى آخر اعتماد المؤسسات على العمل عن بعد حيث تجرب بعض الشركات قيام العاملين بالعمل من منازلهم من خلال الاتصال الكترونياً بمكتب الرئيس.

3- مؤشرات إقتصاد المعرفة:

لمعرفة إمكانية انضمام الدول ضمن هذا الاقتصاد الجديد والذي يرتكز بدرجة كبيرة على الثورة المعرفية، لا بد من التطرق إلى بعض المؤشرات والتي سنحاول إجمالها فيما يلي حسب (توتليان، 2006):[10]

☜ **مؤشر البحث والتطوير:**

تشكل بيانات الأبحاث والتطوير المؤشرات الأساسية لاقتصاد المعرفة، حيث يتم استخدام مؤشرين أساسيين هما : النفقات المخصصة للأبحاث والتطوير وفريق العمل المستخدم لأعمال الأبحاث والتطوير، هذه الأبحاث تخضع منذ مدة طويلة لعملية جمع منظمة ومعيارية للبيانات مما يسمح بإجراء تحاليل ديناميكية ومقارنات دولية.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن الجزائر لم تتمكن من تنفيذ استراتيجيتها المتعلقة في زيادة حجم الإنفاق على البحث والتطوير حيث مازالت نسبتها ضعيفة مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي وذلك لأسباب عدة منها إنخفاض نسبة

النمو الإقتصادي وضعف القطاع الخاص في الإقتصاد الجزائري عامة وإستمرار التوجه نحو شراء المعرفة والتقانة من الخارج في المشاريع الصناعية الكبيرة. (والاجتماعية، 2003)[11]

☜ مؤشر التعليم والتدريب:

إن للموارد البشرية أهمية كبرى في عمل النشاطات الاقتصادية وتنميتها وتطويرها خاصة في ظل اقتصاد المعرفة وما يتضمنه من تقنيات متقدمة، إلا أن من المؤشرات المعروفة جداً لدراسة هذا البعد من اقتصاد المعرفة ما تزال قليلة وذلك يعود من جهة إلى نقص الأعمال في هذا المجال ومن جهة أخرى إلى صعوبة قياس كفاءات الأفراد مباشرة ولمؤشرات الموارد البشرية مصدران رئيسيان على قدر كبير من الأهمية وهي البيانات المتعلقة بالتعليم و التدريب. والبيانات المتعلقة بالكفاءات أو بمهن العمال.

☜ مؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:

يُعد مؤشر نشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على قدر كبير من الأهمية خاصة مع تزامن الوقائع، حيث التقى الاقتصاد القائم على المعرفة بقاعدة تكنولوجية ملائمة وهذا ما أدى إلى تعزيز مشترك بين ازدهار النشاطات المكثفة في المعرفة والإنتاج ونشر التكنولوجيا الجديدة.

☜مؤشر البنية الأساسية للحواسيب:

ويدخل ضمن هذا المؤشر كل العمليات ذات العلاقة بالحواسيب خاصة إذا ما تعلق الأمر بعدد أجهزة الحاسوب في كل ألف نسمة من السكان ومستخدمي الشبكة العنكبوتية، إذ يعبر عدد مصنفي الانترنت عن مدى حضور البلد في الانترنت و المصنف هو اسم مجال له عنوان مسجل في بروتوكول الانترنت مرتبط به فالاسم (US) يدل على أن المضيف من الولايات المتحدة إلا انه في كثير من الأحيان تنتهي بالأسماء (COM. NET) وفي اغلب مجالات الانترنت تنتهي بـ : (EDU) دلالة على أن الموقع تعليمي أو يتصل بمؤسسة تعليمية.

4- فوائد إقتصاد المعرفة:

من أبرز وأهم فوائد الإقتصاد المعرفي نوجزها في:

-إعطاء المستهلك ثقة أكبر وخيارات أوسع.

-يصل إلى كل محل تجاري ومكتب وإدارة ومدرسة.

-يحقق التبادل إلكترونياً.

-يغير الوظائف القديمة، ويستحدث وظائف جديدة..

5- أهمية إقتصاد المعرفة:[12]

حسب (شبيب، بدون سنة النشر) تتبين اهمية اقتصادى المعرفة في:

- القدرة على تحقيق النمو المتسارع في الاقتصاد من خلال الدور الكبير للصناعات المولدة للثروة وتكثيف استخدام المعرفة وتفعيل المعرفة المتولدة مقارنة بالصناعات التقليدية.
- تكوين اسواق مالية تتاجر في الاصول المعرفية كالاصول غير الملموسة اوخلق منتجات معرفية مشتقة تكونت من الابداع الانساني فحسب كالمشتقات المالية(عقود الآجلة والمستقبلية وعقود الخيارات.(
- ان اعادة استخدام المعرفة المتولدة والمتجددة يقلل من الكلفة ويسرع من طرح المنتجات في الاسواق بشكل مبكر،ويحقق العوائد ثم يؤدي الى الاختراق المبكر للسوق وهذا يحقق ميزة تنافسية لمدةٍ أطول للمشروع (Duffy، 2000).[13]
- إن سعر كل شيء يميل إلى الانخفاض ،فبدلا من تزايد الأسعار فان النمو الاقتصادي المعرفي يدفع باتجاه تخفيض الأسعار.
- إن قاعدة الثروة في اقتصاد المعرفة هي المعرفة والفكر الخلاق المبدع المبتكر.
- إن عملية اتخاذ القرار تعتمد على حساب القيمة المتوقعة للمعلومات الكاملة والقيمة لمعلومات العينة.

6- مجالات إقتصاد المعرفة:

من مجالات الإقتصاد المعرفي:

- توليد المعرفة: وذلك في مؤسسات البحث والتطوير وفي الجامعات ، وهذا يتطلب قيام الدول العربية برفع معدلات تمويلها ودعمها لهذه المؤسسات.
- نقل المعرفة : وذلك من قبل الشركات المتقدمة ، وكذلك مؤسسات التوثيق العلمي وشبكات نقل المعلومات ومؤسسات الترجمة، وكذلك عن طريق البعثات للاختصاصات المختلفة بقصد نقل المعرفة وتوطينها ، يضاف إلى ذلك جهود التعاون الإقليمي والدولي بهذا القصد.
- نشر المعرفة: فيكون بدعم دور التوثيق والإعلام العلمي إضافة إلى برامج التوعية العلمية المختلفة ، وكذلك توفير مراكز تقديم المعلومات العلمية والتكنولوجية والتجارية وغيرها ، وتوسيع استثمار شبكات الحواسيب ومنها الانترنت وتشجيع إنتقال العاملين من الجامعات ومراكز البحوث إلى الصناعة وبالعكس (Rooney D، 2005) .[14]

المحور الثاني: الواقع الحديث لإقتصاد المعرفة بالجزائر.

هناك عددٌ من المجالات التي تقود تطبيق استراتيجيات المعلوماتية والاتصالات، ومنها مبادرات بناء التكنولوجيا، وإنشاء مؤسسات البحث والتطوير، ودرجة الوعي بالمعلوماتية لدى الدولة الجزائرية وخططها الإستراتيجية في هذا

المجال، والملاحظة أن هناك مستويات متفاوتة من الوعي والاهتمام بالمعلوماتية والاتصالات لدى المسؤولين الجزائريين، سواءً على مستوى الاستراتيجيات أو النجاح الفعلي في تنفيذها.

☜**واقع التعليم في الجزائر:**

يحتل التعليم أهمية كبيرة في خدمة المجتمع و الاقتصاد و تطورهما، و ذلك من خلال إسهام التعليم في كافة الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و الثقافية، و بدرجة أعلى في تنمية و تطوير رأس المال الفكري من خلال:

-زيادة المقدرة الإبداعية و الابتكارية.

-تزويد العاملين بالمعلومات و المعارف و المهارات تجعلهم يستجيبون للتغيرات الاقتصادية الحاصلة.

-إحداث التطور العالمي و التكنولوجي.

وعليه يمك القول أن التعليم في الجزائر يحتل المستوى المتوسط مقارنة بالدول المتقدمة ولكن يلاحظ تحسن ملحوظ في السنوات الاخيرة نتيج الإصلاحات التعليمية و التربوية و الجهود التي يبذلها .

☜**واقع الأطر القانونية والتشريعية للمعلوماتية:** حصلت معظم الدول العربية من بينها الجزائر على العضوية في منظمة التجارة العالمية والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، فضلاً عن وجود قوانين داخلية لحماية الملكية الفكرية. ولهذا قامت بتعديل أطرها القانونية والتشريعية لتتلاءم مع العلامات التجارية وحقوق الملكية الفكرية وحمايتها.

☜ **واقع العمل على خلق بيئة مشجعة للبحث:** تبدي الجزائر في الاونة الأخيرة اهتماماً مميزاً بالمبادرات التكنولوجية رغم تدني مخصصات الموازنة للبحث العلمي، والمؤكد أن توفير بيئة للبحث والتنمية بمساعدة الحكومات والقطاع الخاص سوف يؤدى إلى تشجيع نشر التكنولوجيا، وخلق فرص عمل جديدة وتحسين انتقال التكنولوجيا بين القطاعين العام والخاص، وتأكيد الشراكة بين الحكومة الجزائرية والقطاع الخاص، وتنشيط دور الجامعات بالجزائر والبيئة السياسية على حد سواء.

☜ **واقع تطوير الطاقة العلمية الكامنة في الجزائر:** تجاهد الجزائر لإيجاد المنظومات والمؤسسات الكفيلة بتنشيط البحث العلمي في مجالات مختلفة، وإفساح الفرص أمام الباحثين الوطنيين للعمل والحصول على المخصصات المناسبة،حيث توسعت من دراسة البحوث في مجال البترول مثلا...

☜ **واقع قطاع الأعمال الجزائري وتوظيف المعلوماتية:** قامت بعض البنوك الجزائرية بوضع الأسس لتشغيل البنوك وفق النظم الإلكترونية والدفع عبر الهاتف، ولكن يلاحظ وجود مستوى منخفض في معدلات انتشار بطاقات الائتمان في مجمل المناطق الجزائرية.

☜**واقع تطور الحكومة الإلكترونية:** بالرغم من محدودية انتشار الأنشطة الإلكترونية كالتجارة الإلكترونية والأعمال الإلكترونية والحكومة الإلكترونية التي لا تتجاوز نسبة 0.2% من مجموع المبادلات التجارية الإلكترونية العالمية، إلا أن الجزائر أصبحت تتحرك لتحقيق التعامل عبر استخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة وإقامة ما يطلق عليه بالحكومة الإلكترونية، والتي يتم من خلالها توفير الخدمات الإدارية وخدمة العملية التنموية بها، والتحكم في تكلفة زيادة التشغيل للأجهزة الحكومية تحقيقاً لمزيد من الاندماج في الاقتصاد العالمي.

☜**واقع الاستخدام العام للمعلوماتية بالجزائر:**

مند بداية استعمال الانترنيت و حتى السنة الحالية 2017 تعتبر مواقع الشات و المحادثات هي المواقع الأكثر زيارة في الجزائر من قبل حوالي 80% من الشباب و نذكر منها : yahoo messenger, MSN, amitie.fr.

أما الطلبة و الإطارات و الباحثين العلميين فيقصدون الانترنيت من أجل الإطلاع على بريدهم الإلكتروني والبحث عن المعطيات والمعلومات المستحدثة في الجوانب الإقتصادية ، الثقافية ، المالية، السياسية ثم الرياضية و الإجتماعية. وكل هذه الفئة تشكل أقلية بالنسبة لهواة الشات.

كما تجدر الإشارة إلى أن نسبة كبيرة كذلك من الطلبة الجزائريين يقصدون مواقع الجامعات الأجنبية و خاصة الفرنسية و الإنجليزية منها للإستفادة من مذكرات نهاية الدراسة وأطروحات الدكتوراه .

و المسجل ايضا عن الجزائر انها تعاني من عدم تطوير قاعدة مهارات محلية في مجال انتاج البرمجيات المعلوماتية ، مما أدى إلى حرمانها الاقتصادي الذي يتجلى في خلق صناعة محلية لها، يمكنها ان تسمح بزيادة صادراتها و تعظيم منافع النفاد الى التكنولوجيات الحديثة اضافة إلى خلق وظائف عمل جديدة لآلاف البطالين الجزائريين خاصة حملة الشهادات الجامعية.

كما أعلن وزير البريد و التكنولوجيا الحديثة للاعلام و الاتصال السيد "بوجمعة هيشور" عن تخفيض بنسبة 50% وهذا يعبر عن تجسيد إدارة الوزارة لتعميم الأنترنت، أي هناك تخفيض في السعر تبقى قضية النوعية مرهونة في (ADSL) ببعد الزبون عن مركز الهاتف و كذلك نوعية الهاتف و حتى عدد المشتركين الجدد كون أن العدد الحالي أدى فقط إلى أستعمال بنسبة 50% من الخدمة الكلية أي من 10Go قيمة التدفق الكلي، و لذلك نلاحظ أنه ليس هناك تحديد التحميل على (ADSL) كما هو جاري في مصر مثلا.

☜**واقع البحث العلمي في الجزائر :**

إن الإنفاق على البحث العلمي يحتل نسبة ضئيلة من الناتج المحلي الإجمالي لا تتجاوز 0,2 % ، كما لا تتجاوز نسبة النشر إلى نظيرتها العالمية 0,75 فقط هذه الأسباب و في ظل هكذا شروط ، سجلنا هجرة الأدمغة إلى الخارج طوال السنوات الماضية بحيث صنفت الجزائر كأول دولة عربية طاردة للكوادر العلمية نحو الخارج ، ومن هذا

الإطار صرح وزير التعليم العالي و البحث العلمي رشيد حرابية، أن الجزائر وفرت الظروف الملائمة للكفاءات العلمية الجزائرية المقيمة بالخارج ، في حالة ما إذا قررت هذه الأخيرة العودة إلى أرض الوطن و أن هؤلاء الباحثين العاملين بأرقي الجامعات الدولية، سيحظون بجميع الامتيازات المطابقة مع درجاتهم العلمية و ستأخذ تجاربهم وخبراتهم بعين الاعتبار هذا التصريح يعكس مدى الحاجة الماسة للجزائر إلى هذه العقول التي فضلت الهجرة على البقاء في خدمة الوطن و التي عرفت نزيفا حادا للأدمغة قدر بآلاف الباحثين المتميزين

المحور الثالث: تأثير إقتصاد المعرفة على التنمية الإقتصادية للجزائر.

سنحاول من خلال هذا المحور التعرف على كيف اثر اقتصاد المعرفة على عدة مجالات في الجزائر بالدفع بها نحو الأفضل ومنه زيادة الناتج الاقتصادي الوطني العام.

1- تأثير إقتصاد المعرفة على تنمية الموارد البشرية الجزائرية:

الاستثمار في الموارد البشرية العلمية الجزائرية من أهم الركائز لتحقيق التقدم والانطلاقة التقنية ويشمل ذلك التعليم والتدريب والبحث العلمى وصقل المهارات التي يحتاجها الإنتاج والتصدير والتسويق للمنتجات و الخدمات المعتمدة. وتمثل القوى البشرية المدربة أهم العوامل في بدء استراتيجية المعرفة التقنية واستمرارها وذلك بما تمثله هذه القوى من طاقات منتجة ومستخدمة للتقنيات المتقدمة والمعلومات ومن ثم فإن إعداد وتنفيذ خطط مكثفة وعاجلة للتنمية البشرية في التعليم والتأهيل والتدريب المستمر على التقنيات المتقدمة يعد أساسًا لا غنى عنه لتحقيق التنمية الإقتصادية بالجزائر.

2- تأثير إقتصاد المعرفة في توسيع قاعدة قطاع أعمال تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات لتحقيق تنمية مستدامة بالجزائر:

هنا لا بد من التأكيد على أهميه الدور الحكومي بالجزائر لدعم لتوسيع قطاع تقنية المعلومات وذلك من خلال تقديم دعم وتسهيلات مباشرة للاستثمارات الصغيرة والمتوسطية ومن خلال الدخول كشريك مع القطاع الخاص في إنشاء شركات عملاقة متخصصة بتقنية المعلوماتية والمعرفة.

3- تأثير إقتصاد المعرفة على تنمية الأسواق المحلية و أسواق التصدير:

إن تنشيط أسواق التصدير لمنتجات الصناعات المعرفية يحتاج إلى قاعدة قوية تتمثل في وجود أسواق محلية نشطة لهذه المنتجات. وهنا يجب الاعتراف بأن آليات السوق وحدها لا تكفى كبيئة ملائمة لتنشئة هذه الصناعات المعرفية وتنميتها ما لم يتم التأثير على هذه الآليات وتوجيهها بوعي وإدراك.

لذا فمن الدروس المستفادة من تجارب الدول التي سبقتنا في هذا المجال كالولايات المتحدة الأمريكية واليابان والمملكة المتحدة والسويد وإسرائيل والتي وصل دور الصناعات المعرفية في عملية النمو والاستثمار وتحديث الصناعة ما بين 50% –60% من مدخلات كافة النواتج الصناعية والتكنولوجية.

فقد ازدادت الصناعات المبنية على المعلومات في معظم الدول المتقدمة إلى مجمل الصناعة وتراوحت هذه الزيادة لتصل إلى 37% في اليابان 39% في الولايات المتحدة و43% في إيرلندا و32% في المملكة المتحدة ، وذلك من خلال قيام الحكومات بدور أساسي لتبنى مشاريع تقنية متطورة تقوم بتنشيط الأسوق المحلية لهذه المنتجات شريطة أن تكون لها قيمة كبيرة في تحسين أداء مؤسسات الدولة علاوة على ما سيكون لهذه المشروعات من تأثير فعال في نشر الوعي التقني للمجتمع العربي ككل أي أن دخول الحكومات كموجه ومشترى للتقنيات المتطورة والمنتجة محليًا أمر ضرورى لبدء عملية تنمية هذه الصناعات. ولعل من الأمثلة الواضحة على هذا أن تقوم الحكومة بتبني مشروعات للتعليم والصحة وتطوير الأداء الحكومي [15]باستخدام تكنولوجيات حديثة ،أما تنشيط سوق التصدير الخارجي فيقع عبئه الأول على القطاع الخاص وذلك عن طريق تكوين شركات تسويق عملاقة والاشتراك في المعارض والأسواق الدولية وعقد الصفقات نيابة عن الشركات المنتجة وغير ذلك من الأنشطة لفتح أسواق جديدة[16].

نتائج الدراسة:

عملت دراستنا على التعرف على واقع إقتصاد المعرفة في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية ، وقد أجابت الدراسة عن تساؤل البحث من حيث تتبع وضع المؤسسات في الإقتصاد المعرفي، كما توصلنا إلى عدة نتائج نذكر منها:

- وجود فجوة رقمية خلقتها ثورة المعلومات و الاتصالات بين الجزائر و الدول المتقدمة.
- التخلف الهيكلي للاقتصاد الجزائري نتيجة استمرار اعتماده الكلي على الربح البترولي و عدم بناء اقتصاد إنتاج حقيقي خاضع للمعايير المتعارف عليها دوليا.
- غياب المستوى المطلوب من البنى التحتية اللازمة للقيام بعمليات الإتصال بالأنترنيت خاصة ما يتعلق بالتكنوجيا اللاسلكية و الأقمار الصناعية و الهواتف النقالة.
- ارتفاع تكلفة استخدام الأنترنيت و استحواذ اللغة الإنجليزية على 80 % من مواقعها مع ضعف الاهتمام بها بالجزائر.
- إنعدام أو ضعف الوعي بأهمية التكنولوجيا مثلها مثل الإحتياجات الرئيسية من كهرباء و مياه و صحة ... لتبقى مسائل الأنترنيت و اقتصاد المعرفة في نظر أغلب مسؤوليها شرفا لا حاجة إليه و هو في أخر قائمة الاهتمامات ، خاصة مع انتشار القناعة أن الأنترنيت لا تضع الطعام في الأفواه.

الخاتمة:

من أجل الارتقاء بالإقتصاد الجزائري و تحقيق التنمية الإقتصادية و التوجه نحو اقتصاديات المعرفة العالمية وجب التأكيد على تبني جملة التوصيات والمقترحات الآتية:

- ضرورة وضع خطط متناسقة للبنية التحتية الجزائرية، وذلك فيما يتعلق بشبكات الاتصال، والاعتماد على تكنولوجيا مستقلة وموارد بشرية قادرة على التركيب والتشغيل ، وأن تتسم بطابع المؤسسية، مع الاهتمام بتحقيق درجة أعلى من الأمان المعلوماتي والشبكي، وتفعيل مبادرات المؤسسات العامة والخاصة والمجتمع المدني لإنشاء مواقع معرفية.
- ضرورة وضع الآليات والتصورات للتغلب على التحديات التي تواجه التحول نحو الاقتصاد المعرفي.
- الاستفادة من التجارب الرائدة في تطبيقات الاقتصاد المبني على المعرفة في الدول المتقدمة في هذا المجال.
- تنظيم ومراجعة البيئة التشريعية والقانونية الداعمة لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، ومحاور الاقتصاد المعرفي التي تدفع نحو تحقيق المزيد من ممارسات الاقتصاد المعرفي.
- إنشاء مواقع ومسارات للابتكار وحاضناته ودعم المبتكرين وتسويق مبتكراتهم في إطار الاقتصاد المعرفي وقوانين حماية الملكية الفكرية واتفاقية التريبس، ووضع آليات عمل لبراءات الاختراع وتسجيلها بوزارات الصناعة الجزائرية.
- بلورة وعي جزائري لاستيعاب أُسس ثورة المعلومات والاتصالات، وصياغة سياسات وطنية نابعة من الواقع، تعتمد على الطاقات والإمكانات المتوافرة بهدف التقدم وبخطوات ثابتة على طريق تحقيق الاكتفاء الذاتي التقني، وبما يحقق نقل التقنية وتوطيدها على المدى البعيد بدلا من استيرادها.

المراجع المعتمدة:

المراجع المعتمدة باللغة العربية:

- **الكتب:**

1. بدر القادر شاشي ، اقتصاد المعرفة في البلدان الإسلامية ، 2008.
2. حنان رضوان،" الفرق بين إقتصاد المعرفة والإقتصاد القائم على المعرفة،الجزائر،الجمعة 2017/09/15.
3. خالد مصطفى قاسم ،" استراتيجية الاقتصاد المعرفي للصناعات المعرفية"،الإسكندرية ،2011/مصر،2011/05/24.
4. دريد كامل آل شبيب،" تاثير عناصر اقتصاد المعرفة على كفاءة الاسواق المالية"، جامعة الزيتونة الأردنية،الأردن.
5. شمس الدين عبد الله، نظرية المعلومات" مفاهيم ومقولات وقضايا أساسية المعرفة، دمشق، العدد 450 ، آذار 2001 .
6. عبد الرحمان الهاشمي و فائزة عزاوي، المنهج واقتصاد المعرفة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2007.
7. محمد مرياتي، البعد الجديد لنظام الإبداع الوطني ومنطومة العلم التقانة في عملية التنمية في القرن 21 ، مجلة العلوم، الأسكوا، تونس، كانون الأول،1999 .

8. مرال توتليان، مؤشرات اقتصاد المعرفة وموقع المرأة من تطورها، منشورات المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، لبنان، 2006.
9. مهن النسور، تطوير الموارد البشرية وإقامة اقتصاديات المعرفة والإبتكار في الوطن العربي، المكتب الإقليمي للدول العربية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ،نيويورك، 2004 .

- **الملتقيات العلمية:**

1. تشام فاروق ، اهمية تنمية الموارد البشرية في تحسين اداء المنظمة الاقتصادية ، الملتقى الدولي الاول حول التسيير الفعال في المنظمة الاقتصادية ، 3 و 4 ماي2005 .
2. خالد مصطفى قاسم ، دور آليات التجارة الإلكترونية في تفعيل التجارة العربية البينية ، " ندوة تشريعات التجارة الإلكترونية ودورها في دعم وتنمية الصناعة العربية " ، المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين ، البنك الإسلامي للتنمية ، وزارة التجارة والصناعات التقليدية التونسية ، تونس ، 19-21 أبريل 2006.
3. عيسى خليفي و كمال منصوري، البنية التحتية لاقتصاد المعارف في الوطن العربي: الواقع والآفاق، الملتقى الدولي حول : المعرفة الركيزة الجديدة والتحدي التنافسي للمؤسسات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، يومي: 13/12 نوفمبر 2005.
4. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا الأسكوا، مؤشرات العلم والتكنولوجيا والإبتكار في المجتمع المبني على المعرفة، الأمم المتحدة، نيويورك، 2003.

- **الآيات القرآنية:**

1. القرآن الكريم، سورة الزمر، الآية08.

المراجـع المعتمدة باللغـة الفرنسيـة:

- **Livre** :

1. Duffy, B. Jan (2000): Knowledge management what every information professional should know. The information management journal, July 2000 (PP 10-15) .
2. Rooney D, Hearn G ,.Ninan, A، Handbook on the "Knowledge Economy "(2005). Cheltenham: Edward Elgar.

مواقع الإنترنيت:

- Http_islamiccenter.kaau.edu.sa_arabic_Hewar_Arbeaa_abs_232_A-Chachi
- https://hrdiscussion.com/hr2574.htm
- www.arabcin.net/arabiaall/studies/dawr.htm
- www.alrassge.gov.sa

[1] خالد مصطفى قاسم،" استراتيجية الاقتصاد المعرفي للصناعات المعرفية"،الإسكندرية /مصر،مرجع سابق.

[2] عيسى خليفي و كمال منصوري، "البنية التحتية لاقتصاد المعارف في الوطن العربي: الواقع والآفاق"، الملتقى الدولي حول : المعرفة الركيزة الجديدة والتحدي التنافسي للمؤسسات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، يومي: 13/12 نوفمبر 2005، ص 69.

[3] عبد الرحمان الهاشمي و فائزة عزاوي،" المنهج واقتصاد المعرفة"، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2007، ص 25

[4] شمس الدين عبد الله،" نظرية المعلومات" مفاهيم ومقولات وقضايا أساسية المعرفة"، دمشق، العدد 450 ، آذار 2001 ، ص11

[5] حنان رضوان،" الفرق بين إقتصاد المعرفة والإقتصاد القائم على المعرفة،الجزائر"،الجمعة 2017/09/15،ص3.

[6] عبد القادر شاشي ، "اقتصاد المعرفة في البلدان الإسلامية" ، 2008 ،ص 16

Http_islamiccenter.kaau.edu.sa_arabic_Hewar_Arbeaa_abs_232_A-Chachi

[7] محمد مرياتي،" البعد الجديد لنظام الإبداع الوطني ومنطومة العلم التقانة في عملية التنمية في القرن 21 "، مجلة العلوم، الأسكوا، تونس، كانون الأول،1999 ،ص06.

[8] خالد مصطفى قاسم ، "دور آليات التجارة الإلكترونية في تفعيل التجارة العربية البينية "، ندوة تشريعات التجارة الإلكترونية ودورها في دعم وتنمية الصناعة العربية " ، المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين ، البنك الإسلامي للتنمية ، وزارة التجارة والصناعات التقليدية التونسية ، تونس ، 19-21 أبريل 2006

[9] [9] مهن النسور،" تطوير الموارد البشرية وإقامة اقتصاديات المعرفة والإبتكار في الوطن العربي"، المكتب الإقليمي للدول العربية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، .نيويورك، 2004 ، ص2 .

[10] مرال توتليان، "مؤشرات اقتصاد المعرفة وموقع المرأة من تطورها"، منشورات المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، لبنان، 2006، ص 21-22.

[11] TRIPS: Trade related Aspect of intellectual property rights

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا الأسكوا، مؤشرات العلم والتكنولوجيا والإبتكار في المجتمع المبني على المعرفة، الأمم المتحدة، نيويورك،2003 ص14.

[12] دريد كامل آل شبيب،" تاثير عناصر اقتصاد المعرفة على كفاءة الاسواق المالية"، جامعة الزيتونة الأردنية،الأردن، بدون سنة النشر.

[13] Duffy, B. Jan (2000): Knowledge management what every information professional should know. The information management journal, July 2000 (PP 10-15) .

[14] Rooney D, Hearn G ,.Ninan, A، Handbook on the "Knowledge Economy "(2005). Cheltenham: Edward Elgar.

[15] www.arabcin.net/arabiaall/studies/dawr.htm

[16] www.alrassge.gov.sa